جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية الآداب

الدّلالـةُ النّحويـة عِنْـدَ الإمــامِ السُّهَيْلِـي
(ت ٥٨١ هـ)

اطروحة تقدم بها
باسم محمد حسين العلي
الى مجلس كلية الآداب / الجامعة المستنصرية
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في فلسفة اللغة العربية وآدابها

بأشراف
الأستاذ المساعد الدكتور صالح هادي القريشي

١٤٣٢هـ
٢٠١١م

ملخص

بعد صحبةٍ مع جهود السهيلي في دراسة الدلالة النحوية كتبه ، يمكننا الاشارة بإجمال الى أهم ما توصل إليه البحث من نتائج بما يأتي :

- إنّ ثمة أموراً دفعت بالسهيلي الى العناية بقضايا البحث الدلالي ، فقد كان لبيئتهِ العلمية أثرها في اتجاهه المبكر نحو التحصيل والدراسة متنقلاً بين أمصار الاندلس ، وملتقياً بأكابر شيوخها ومقرئيها ، ولعل أبرزهم أثراً فيه أستاذه ابن الطراوة وشيخه ابن العربي ، فبدا عالماً بالتفسير وفقيهاً ومحدثاً ، وعالماً بالانساب والرجال والتاريخ والمنطق ، فضلاً عن اللغة ومستوياتها ، فالدلالة في معظم هذهِ العلوم وسيلة رئيسة لفهم النصوص واستنباط الاحكام .

- بدت على بعض مؤلفاته أنّها ضمّت مباحث لغوية ونحوية عرض فيها آراءه التي لا تخلو من الفكر الدلالي لديه ، وإن كانت هذهِ المؤلفات مستقلة في موضوعاتها كالروض الانف وفيه دراسة سيرة الرسول (صلى الله عليه واله وسلم) ، و (الفرائض) وهو يدرس مسائل فقهية ، و (التعريف والاعلام) ودراسته فيه بيان ما أُبهم من الاعلام والمسميات في القرآن الكريم .

- كانت نظرة السهيلي شمولية احياناً فيما يخصّ بيان دلالة كثير من المواد اللغوية التي تندرج تحت الظواهر النحوية ، فهو يرى ان المادة وأياً كانت صورها ، اسماً أم فعلاً أم حرفاً ، تدخل ضمن دلالة عامة تجمعها، وإرجاعه الى هذهِ الدلالة العامة يُعدّ من قبيل المشترك ، كما رأينا ذلك في (الواو – أو) العاطفتين ، وكذلك في مشاركة الفعل الحرف في كونهما يدلان على معنى في غيرهما ، إذ إنّ الفعل عنده يدل على أنّ الاسم بعده مخبر عنه وهو (الفاعل) .

- نظر السهيلي الى الحقيقة والمجاز في مفردات اللغة تبعاً الى استعمالها وثبات دلالتها ، فاللفظ يكسب معناه عن طريق الاستعمال ، ولهذا كانت لفظة (العين) وهي مضافة الى الله عزّ وجل حقيقةً لا مجازاً لانها صفة في معنى الادراك والرؤية ، فاذا كانت مجازاً فهو من باب تسمية العضو بها ، فحقيقة اللفظ عنده قد يكون صفة لموصوف ، وقد يسمّى مجازاً ، ثم يستمر المجاز فيه حتى تُنسى حقيقته بسبب الاستعمال ، ومثل ذلك حين يقال : حرف متحرك أو ساكن ، فان سبيله المجاز ، فالحرف لا يوصف بحركة ولا سكون وانما ذلك من صفة العضو .

- بيّن لنا البحث عناية السهيلي بالنصّ القرآني وبيان ما احتواه من دلائل الاعجاز في مفرداته وتراكيبه ، وأنه لا توجد كلمة في القرآن الا وفيها حكمة، سواء قُدّمت أو أخّرت ، حُذفت أو ذُكرت ، أو جاءت في موضع التعريف مرة والتنكير ثانية ، وكذا الحال مع الحديث الشريف فقد احتجّ بهِ وله في بيان دلالات الألفاظ والاحتمالات الاعرابية الواردة في ألفاظه مما له أثر في تحديد المعاني المقصودة ، كما كان له ذلك في دلالات التراكيب النحوية مما له نظير في القرآن أو كلام العرب .

- في باب التعليل النحوي وجدنا السهيلي شديد الميل إليه حتى شكلت علله جانباً كبيراً في دراساته النحوية ، ولا تكاد تخلو منه أكثر توجيهاته ، فقد رآه المبدأ الذي تستظل بهِ الأحكام النحوية ووسيلته الى فهم النصوص اللغوية متأثراً في تعليلاته بأساليب المناطقة والمتكلمين ، إذ إنّ العلة الصحيحة هي المطردة المنعكسة التي يوجد الحكم بوجودها ويفقد بفقدانها ، وولعه بالتعليل لم توقفْهُ عند العلة الاولى بل يتعدى ذلك الى العلل الثواني والثوالث ، وقد أوصلها الى عللٍ ستٍ في مسأله منع الاسم من الصرف للعدل ، وكأنه يؤمن بأنّ كل ما يحيط باللغة ابتداءً من الحرف الى التركيب يندرج تحت باب التعليل ، إلا أنّه حاول أن يوظّف الدلالة في بيان تعليلاته ، فاستعمال المفردة أو التراكيب المعينة في مواضعها لأنّ دلالاتها اوجبت ذلك ، وقد بنى ذلك على أصوات بعض الحروف والأسماء ، كما في تعليله – مثلاً – لـ (ما) وإبهامها ونفي (لا) وامتداد معنى النفي فيها ، وذلك بوجود (الألف) في آخرهما وامتداد الصوت فيهما ، وليس كذلك في (من) أو (لن) ، وفي ضوء ذلك وجدنا تنوّع طرق التعليل عنده فيما أشار إليه البحث .

- واذا كان كل شيء في اللغة عنده يدخل في باب التعليل فهو بذلك يتصل بقضية العامل النحوي ، اذ هو يقوم على توجيه الاعراب ، فعلامات الاعراب أو حركات البناء لا تكون إلّا تبعاً لمعانيها ممّا ترتبط دلالاتها بقضية اللفظ والمعنى وله في هذهِ المسألة اجتهادات يبدو أنه أنفرد بها ، منها :

أ- أن دلالة التنوين هي للتفريق بين المتصل والمنفصل ، فدخوله على الأسماء علامة للانفصال واشعارٌ بأن الاسم غير مضاف الى ما بعده ولا متصل بهِ ، مستعيناً على ذلك بالادلة ، ومنها اسقاطه عند الوقف لان السكون مغنٍ عنه وأقوى في الدلالة على فصل الاسم منها ، وحاول أن يطبق رأيه هذا على المانع

من صرف الاسماء ، وهو استغناؤها عن التنوين الذي هو دلالة على الانفصال ، فاذا زال التنوين وبقي الخفض ، حصل إلتباس بالمضاف الى ياء المتكلم ، فعُدِل عن الخفض الى الفتح تجنباً من حصول هذا اللبس ، فاذا أُدخلت الألف واللام او أُضيف أَمِنَ اللبس وعاد الخفض وحده ولم يحتجْ الى التنوين .

ب- أنّ وزن (فَعالِ) من الاسماء ممنوع من الصرف ، لأنّ العرب تشير بهذهِ الأسماء الى أنهن محبوبات ، وكل محبوبٍ مقربٌ الى النفس مضافٌ إليها ، كما ان ترك التنوين يشعر بهذا المعنى ، ولهذا اختصّت هذهِ الأسماء بحركة الكسر ، كأن المتكلم يريد إضافتها الى نفسِهِ.

- بيّن البحث محاولة السهيلي ربط العمل النحوي والتأثير بالدلالة ، فالعامل عنده ما دلّ على معنى في غيره من الاسماء والأفعال ، وهذا العامل (الفعل والحرف) ، أما الأسماء فلا تعمل لانّها تدل على معانٍ في نفسها ، ومن ثم يكون بين الكلمتين (العامل والمعمول) ارتباط وتعلق أطلق عليه تسمية (التشبّث) ، فالكلمة الأولى تطلب الثانية بسبب معناها وتشبثها بها ، ومن آرائِهِ التي اجتهد بها في العامل :

أ- أنّ الفعل لا يدل على الزمانِ بلفظهِ ولا ببنتيه ، وانما يدل ببنيته على اختلاف أحوال الحدث ، وبلفظه على الحدث نفسهِ ، ولمّا كان الفعل مشتقاً من المصدر ليدلّ على معنى في الفاعل – وهذا المعنى كونه مخبراً عنه – فدلالة تأثير الفعل تكون على الفاعل من حيث ان الفعلَ هو حركةٌ له.

ب- أنّ الفعل لا يعمل في الحقيقة الا فيما دلّ عليه لفظه ، كالمصدر والفاعل والمفعول بهِ ، أو فيما كان صفةً لواحد من هذهِ.

جـ- أنّ الأصل في الحروف أن تكون عاملة لأنّ لها معاني في غيرها ، ومن ثم يكون عملها بسبب تعلقها بذلك المعنى ، وهذا التعلق هو (التشبث).

د- انّ العامل في الخبر هو (التبعية) للمبتدأ من حيث كان هو هو كما في النعت والبدل

هـ- أنّ العامل في المصدر المؤكّد هو تبعيته للمصدر المتضمن في الفعل ، فكأنّ الفعل هو العامل فيه.

و- أنّ العامل في المعطوف مضمر يدل عليه حرف العطف ، وهو في معنى العامل في المعطوف عليه ، الا أن حرف العطف أغنى عن إعادته.

ز- أنّ العامل في الحال من قولهم (هذا زيدٌ قائماً) معنوي ، وهو ما دلّ عليه معنى الاشارة على النظر ، وذلك المعنى هو (انظر) ، فكأنه قيل : انظر الى زيدٍ قائماً ، ولكنه أُضمِر لدلالة الحال عليه من التوجه واللفظ.

ح- أنّ العامل في المفعول لأجله فعل باطن خفيّ يدل عليه الفعل الظاهر ، فهو مفعول في المعنى ، والظاهر دال على ما ينصبه ، وعلى هذا فانّ العامل فيه معنوي .

ط- أن (القصد إليه) عامل معنوي اختصّ بالنصب ، وقد اعتمده السهيلي على بعض حالات الاشتغال والمنادى والمفعول المقدم و (سبحانَ الله ، وإياك ، وويلَ زيد وويحه) فلما كان كل منها مقصود إليه بالذكر وجب نصبه.

- في عرضِهِ للمفردات والتراكيب فقد كانت له آراء لا تنفك عن أصلهِ اللغوي في العلاقة بين اللفظ والمعنى ، وعنايته بالمفردة اقتضت البحث في دلالتها المعجمية بضمن التركيب ، وله في ذلك مواقف واجتهادات كما وجدنا في تعدي الفعل ولزومه، او دلالة الضمائر المنفصلة على أحوال الاسم نفسه من الغيبة والمخاطب والمتكلم وليست دلالتها على كونها مرفوعة أو منصوبة ، وأنّه لم يغفل البحث في أصول بعض الألفاظ وتطورها مما يعكس جهوده في تطور اللغة ومن ثم بيان ما لهذه الألفاظ من علاقات نحوية ، وكان للمجاز عنده أثر كبير في أن تكتسب الألفاظ دلالات جديدة.

وكانت عنايته في التراكيب النحوية كبيرة ، ويرى أن أهمية النحو وقيمته تكمن فيه، إذ يكشف تحليله للنصوص عن فهم عميق ، بحيث يتأتّى المعنى النحوي الدلالي الصحيح من توافق في الاختيار للمفردات بضمن تراكيبها ، ملتمساً في ذلك المناسبة بين اللفظ والمعنى طالما أنّ (اللفظ جسد والمعنى روح) ، وتحرّى في ذلك مزج الدراسة اللغوية للنصّ من نحوٍ واعراب مع الدلالات التركيبية الاخرى من تقديم وتأخير أو حذف وذكر أو تعريف وتنكير ، وبيان دلالاتها على المعاني التي يقصدها العرب في كلامهم ، وقد اتخذ نظم القرآن الكريم والحديث الشريف سبيلاً الى ذلك ، فتنزيل ألفاظ القرآن في منازلها وتراكيبها لا يكون الا لحكمة تعدّ سرّاً من أسرار النظم وهي توافق ضوابط النحو وأصوله ، ورأينا – على سبيل المثال – أنّ الحروف عنده لا يجوز حذفها الا اذا قام عليها دليل من قياس أو سماع ، لأن الحروف اذا أُضمرت لم يبق ما ينبئ عن معانيها ، ولاحتاج المخاطب الى وحيٍ يطلعهُ على ضمير المتكلم وأنّه ارادها ونواها.

ولم يغفل السهيلي قضية السياق المقالي أو المقامي أو الاجتماعي وأثره في بيان الدلالة النحوية ، وفيه وقف عند بعض النصوص القرآنية والأحاديث النبوية مما أسهما في تحديد المعنى المقصود واستنباطه من حال المتكلم وما أحاطت بهِ من ظروفٍ وملابسات ، ولعل أثر النبر أو التنغيم كان جلياً وهو يكشف عن دلالة السياق وبيان ما يقتضيه كما في قول عمر لعثمان (رضي الله تعالى عنهما) في مسألة (الوضوء).

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وبهِ نستعين